INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

عام على غياب المساءلة
جريمة قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي
02 أكتوبر2018-02 أكتوبر2019

مضى اليوم عام كامل على جريمة مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في إسطنبول. قضية هزت الرأي العام الدولي وأثارت استنكاراً واسعاً لكن لم نشهد حتى اليوم أي عقاب او مساءلة للجناة لتكون سياسة الإفلات من العقاب هي السائدة بعد عام من جريمة القتل.

شهد هذا العام صدور تقرير أممي عن المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء آنيس كالامار يثبت تورط السلطات السعودية في جريمة القتل مع وجود أدلة موثوقة تربط ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في عملية القتل. ورغم اتخاذ بعض الدول عقوبات على أفراد سعوديين من الرتب المنخفضة لدورهم في جريمة القتل لكن ظل سعود القحطاني وهو أحد العقول المدبرة للجريمة وولي العهد محمد بن سلمان خارج الحسابات.

لم تكن قضية الصحفي والكاتب السعودي جمال خاشقجي استثناء أو حالة متطرفة من القمع فقد ازدادت صرامة السلطات السعودية في إسكات المعارضين بشكل كبير منذ تولي ولي العهد محمد بن سلمان السلطة في عام 2017.

ولم تكن قضية الخاشقجي حالة متفردة من عدم المساءلة فهناك انتهاكات خطيرة تتم داخل المملكة من اعتقال تعسفي واحتجاز قسري وإعدام خارج نطاق القانون إضافة إلى حالات الاعتداء الجنسي

بحق المعتقلات ومداهمات دورية لبيوت المنطقة الشـــرقية وغيرها الكثير من الانتهاكات قد تطرق لها المجتمع المدني ومجلس حقوق الإنسان في دوراته الاعتيادية.

وعلى الصعيد الخارجي، أثبتت التقارير الصادرة عن لجنة التحقيق بشأن اليمن مدى تورط السلطات الســعودية بجرائم حرب بحق الشــعب اليمني لم يشــهدها التاريخ من قبل، وحصــار بري وبحري وجوي ظالم وغير قانوني تسبب بأسواء كارثة إنسانية في العالم وهي المجاعة.

كما لم يكن الخاشقجي هو الوحيد الذي تمت تصفيته من قبل السلطات السعودية بهذا الشكل فسبقه ناشطين وأمراء لم يتوقف المجتمع الدولي عندهم فطوى النسيان قضيتهم. وعلى ما يبدو أن النشاط السياسي الأخير للخاشقجي والبلد الذي تمت به عملية القتل لم تساعد السلطات السعودية في تغييب الجريمة عن الرأي العام.

هذا الصمت الدولي وتفضيل المصالح السياسية واقتصار حقوق الإنسان فقط على المحافل الدولية وغياب تام للمســاءلة والخوف من العقاب، كل ذلك دفع ولي العهد محمد بن ســلمان إلى الاعتراف بأن جريمة قتل الخاشــقجي وقعت في ظل إدارته، وأنه "يتحمل المســؤولية كاملة دون أية خشــية من العواقب التي تنتج عن ذلك الاعتراف.

كما أن هذا الصــمت دفعه لارتكاب المزيد من الانتهاكات داخل وخارج المملكة، وتماديه في التحركات الدولية والتدخل بالشؤون الداخلية للبلدان وجعلها تتماشى مع المصالح السياسية والإقليمية والاقتصادية للمملكة.

ســياســة الصــمت ســيدفع المجتمع الدولي ثمنها غالية طالما ان المجرم واثق تماماً من غياب المساءلة الدولية.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يعلم تماما كغيره من المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني أن تفضيل المصالح السياسية والاقتصادية للدول مع المملكة العربية السعودية يجعل من البحث عن العدالة والمساءلة في قضية مقتل الخاشقجي أمراً صعباً لكنه غير مستحيل ولا يمكن لهذه الجريمة ان تنطوي كغيرها من الجرائم والانتهاكات وخاصة بعد اعتراف ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بعملية القتل.

ويؤكد المجلس أنه من الضروري ألا يظل ولي العهد وكل من تورط في عملية القتل واهن بأنه بمنآى عن المحاكم الدولية فجريمة قتل الخاشــقجي تشــكل انتهاك خطيراً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنســاني ولكافة المواثيق والمعايير الذات صلة بحقوق الإنسان ومن بينها القانون الخاص بحماية الفرد من التعذيب والاختفاء القسري التي تُصنف على انها جريمة حرب.

وهناك العديد من الآليات التي يمكن اتباعها لملاحقة مرتكبي الجرم دولياً، وقد تطرق ستيفن راب السفير السابق في وزارة الخارجية إلى عدة احتمالات للمقاضاة:

لعائلة خاشقجي الحق في إقامة دعوى في المحاكم المدنيّة، ويمكن لممثّلي الادعاء في العديد من البلدان توجيه تهم جنائية تستند إلى القانون الدولي وهذا النوع من الأفعال يعطي حقوقاً للضحايا وغيرهم لإثارة هذه القضية في الهيئات الدولية، وقد تفتح إمكانيات التقاضي الخاص، ويمكن أن تُرفع الدعوى في دولة ثالثة، ويمكن تقديم الملاحقات الجنائية ضد بن سلمان وغيره من المسؤولين السعوديين تحت بند اتفاقيات الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب."

ومن خلال مبدأ الولاية القضائية العالمية، يمكن لأي دولة طرفً في نظام روما رفع دعوى ضد ابن سلمان في محكمة الجنائية الدولية.

آليات كثيرة ومتعددة يمكنها محاسبة ومساءلة المتورطين في تلك الجريمة البشعة، لكن وبعد مضي عام عليها وبعد اعتراف المتورطين بذلك وإثباتات وأدلة قدمها التقرير الأممي مازالت سياسة الإفلات من العقاب هي السائدة.

المجلس الدولي يؤكد أن استمرار سياسة الإفلات من العقاب في ظل غطاء دولي ودعم مباشر وعلني من أمريكا يجعل القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وكافة المعايير والمواثيق التي تضمن حقوق الإنسان يفقدون مصداقيتهم ويساهمون في تجنبهم للعقاب من زيادة في الانتهاكات والجرائم.

ويود المجلس الدولي التذكير أنه سبق وأن طالب بتجميد عضوية السعودية في مجلس حقوق الإنسان وهذا أقل ما يمكن القيام به لكن مضى 3 دورات اعتيادية ولم نشهد أي قرار بذلك. لتبقى السعودية تدلي ببياناتها التي تسعى من خلالها التغطية على الجرائم والانتهاكات بينما الواقع والأدلة تثبت عكس ذلك.

تجميد عضوية السعودية خطوة صغيرة لا تطلب الكثير هو قرار يثبت أن حقوق الإنسان لا زالت مقدسة ولها الأولوية عن المصالح السياسية.

سيكون المجتمع الدولي كافة وهيئات الأمم المتحدة شريك في الجرائم والانتهاكات للمملكة العربية السعودية ويتحملون المسؤولية كاملة عن جرائم الحرب في اليمن وعن حياة المعتقلين في السجون السياسية وعن حياة 39 مواطن سعودي ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بحقهم دون وجود لأدنى معايير المحاكمة العادلة وغيرها الكثير من الانتهاكات.

محاسبة محمد بن سلمان وشركائه سيُعيد المصداقية للقانون الدولي ويحد من كمية الانتهاكات والجرائم.

حان الوقت لإنهاء سياسة الإفلات من العقاب...

جنيف 2019/09/30